دخول أميركا على الخط للتهدئة.. والمالكي يتوعد بـ"ما لا تحمد عقباه"

أزمة تحريك القـــوات تتصاعـد.. وبارزانـــي: مشكلتنا مع من لا يؤمن بالحـــوار

بيشمركة

المالكي

بارزاني

أربيل / مكتب المدى

في أحدث تطور للأزمة بين أربيل وبغداد حول تحريك الحكومة الاتحادية قوات أمنية إلى بعض المناطق المتنازع عليها إثر تصاعد الأزمة السورية وتدفق أعداد اللاجئين على الحدود العراقية، كشف رئيس التحالف الوطني إبراهيم الجعفري، عن اتصال جرى بينه وبين رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني ناقشا فيه قضية منع البيشمركة القوات الأمنية من الجيش والشرطة من الدخول إلى معبر فيشخابور، مبيناً أنه سيبحث القضية مع رئيس الوزراء نوري المالكي قريباً.

وقال الجعفري في مقابلة مع قناة الحرة الأمريكية "نحن نتطلع إلى حلٍ القضية، وهاتفني مسعود بارزاني من أربيل، وتحدّثنا طويلاً في الهاتف، وسيكون حديث بيني وبين رئيس الوزراء في السياق نفسه".

وأضاف الجعفري أن "القضية لا تُقلق لو لم تكن مُحاطة بجوّ غائم، وصاحبها - للأسف الشديد - انقطاع في العلاقة، ولا أقول قطيعة بين الأخوين المالكي وبارزاني".

ووصف الجعفري قضية تحريك قطعات عسكرية عراقية باتجاه الحدود السورية أنها انتفخت، وبانت كأنها أزمة، وهي في الحقيقة ليست أزمة، لأن الأزمة الحقيقية هي الأزمة السياسية". وبيّن الجعفري أن "هذا الجوّ المأزوم جعلنا في محك الاختبار.. أعتقد أن الدستور واضح وبمجرّد أن نشرع في الخطوات العملية ستعود الثقة، وتتبخر كل هذه المخاوف".

وكان رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي قد رفض في بيان له موقف اقليم كردستان بمنع القوات الامنية من الجيش والشرطة من دخول معبر فيشخابور الحدودي بين سوريا والعراق، عاداً إياه مخالفة دستورية "لا تحمد عقباها".

فيما وجه رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني، كلمة تحدث فيها عن الأزمة الراهنة بين إقليم كردستان وبغداد، وأوضح فيها أسباب حدوث المشاكل. مؤكداً على أن الكرد أحد المكونات الأساسية للعراق، وبعد تحرير العراق كانت لهم مشاركة فاعلة في بناء العراق الجديد ووضع الدستور الجديد والعمل به، وقد عملنا في اطار الدستور، لكن هناك اشخاصاً يتهربون من الالتزام بالدستور ويعملون على احتكار السلطة.

وأضاف بارزاني: يتم الحديث في بعض الأحيان عن هذه الأزمة وكأنها أزمة شخصية بيني وبين المالكي، أنا ليست لدي أية مشكلة مع السيد المالكي أو أي شخص آخر من أطراف الأزمة، المالكي قد عاش لسنوات في كردستان وكان صديقاً مقرباً لي واتصالاتنا كانت مستمرة، حاولت أن أعالج المشاكل معه عن طريق التفاهم، لكنه لم يلتزم بأي اتفاق. مضيفاً ان "مشكلتنا مع العقلية التي تؤمن باستخدام لغة السلاح بدلاً من لغة الحوار".

وجاء في كلمته "اننا منذ سنوات عديدة نتلقى وعوداً بتنفيذ بنود الدستور والمشاكل العالقة، لكن لم توضع أية خطوات جدية في هذا الصدد، موازنة البيشمركة مصادق عليها منذ سنوات لكنها تمنع من الوصول الى إقليم كردستان، وهذه مصادر علنية لحصة إقليم كردستان، لان هذه الحصة تقتطع من حصة إقليم كردستان في النفقات السيادية، وقد عقد اتفاق سابق بين إقليم كردستان وبغداد بحضور الأمريكيين وتم الاتفاق على توفير جميع مستلزمات قوات البيشمركة كجزء من منظومة الدفاع العراقي لكن هذا أيضاً لم يتم".

وتابع بارزاني في كلمته: إن صبرنا طويل وطالبنا الأطراف العراقية والكردستانية بمعالجة المشاكل عن طريق الحوار والعودة الى الدستور، نحن كنا دائماً بانتظار حل عراقي ولم نغلق أبواب الحوار بوجه أي طرف يؤمن بالحوار، لكن اذا لم يكن هناك حل عراقي، وعلمنا بأنه لن يتم الالتزام بالدستور، فسنلجأ في ذلك الحين الى الحل الكردستاني ورأي وتطلع أبناء شعب كردستان.

وأكد بارزاني: على الجميع ان يعلم بأن المشكلة ليست مرتبطة بإقليم كردستان فقط بل أنها مشكلة الأوضاع العراقية برمتها، نحن شاركنا في بناء العراق الجديد وقدمنا تضحيات في هذا الجانب، نحن نريد الخير والسعادة لجميع العراقيين، نتمنى حياة سعيدة وهانئة لجميع المكونات العراقية، لكن أصحاب القرار في العراق قد تركوا تطلعات الشعب العراقي ويقومون بخلق الأزمات باستمرار لإخفاء النواقص.

واختتم بارزاني كلمته بالقول: لقد ولى عهد التفكير في اعادة القوات العسكرية والأمن والشرطة وفرض سيطرتها على أبناء شعبنا، لن نسمح بإعادة العراق الى الوراء ولن نسمح بأن تصبح مصالح شعب كردستان والشعوب الأخرى في العراق ضحية لأية أجندة إقليمية أو رغبة شخصية ضيقة.

مخاوف من التقاطع التام

ويعتقد معلقون ومهتمون بالشأن السياسيّ ان تواصل الخلافات بين الجيش العراقي والبيشمركه سيهدد بنسف التنسيق بينهما بينما يتفاقم الوضع الأمني سوءا على الحدود الغربية بسبب ما تشهده سوريا، التي كانت أزمتها سبباً في تصاعد حدة الخلافات بين أربيل وبغداد.

ويعزز منع قوات البيشمركه - حرس الحدود- قوة عراقية من الوصول إلى معبر فيشخابور الحدودي بين سوريا والعراق والواقع ضمن أراضي إقليم كردستان العراق في دهوك المخاوف من التقاطع التام في مواقف الجانبين.

لكن قياديا في الحزب الشيوعي العراقي ورئيس رابطة الانصار في كردستان خفف من حدة الازمة وقال للمدى "ان الازمة لن تتعقد وان الطرفين ليسا باتجاه التصعيد، واضاف فريق نعمان "هناك لجنة تنسيق في بغداد بين الطرفين وكان من الأفضل التنسيق معها قبل تحريك قوات الحكومة الاتحادية التي كانت مفاجأة للإقليم".

وأكد نعمان " ان الامور ستحل وان مصلحة الشعبين الكردي والعربي مع التهدئة رغم وجود أوساط تحاول التصعيد وحسب معلوماتي فان لجنة التنسيق في بغداد بصدد معالجة الازمة، وأضاف، لماذا تأتي قوات الى مناطق كردستان اذا كانت قوات البيشمركة جزءا من منظومة الدفاع والأمن العراقية.. ان الجهات التي حركت هذه القوات لها غرض استفزازي وعلينا ان لا نسمح للقوى الشوفينية بتصعيد الأزمة".

تحركات بدون تنسيق

وقال الأمين العام لقوات البيشمركة جبار ياور في تصريح صحفي عن أسباب منع القوات العسكرية العراقية من الوصول الى المناطق المتنازع عليها "منذ عام ٢٠٠٣ تتمركز في هذه المناطق قوات حرس الإقليم وايضا اللواء ١٥ لشرطة الحدود العراقية والمنطقة هادئة وليست فيها مشكلات". مضيفاً ان "هذه المناطق من المتنازع عليها، واي تحرك عسكري فيها يجب ان يتم بالتنسيق بين الحكومتين العراقية واقليم كردستان ولم يكن هناك تنسيق مسبق لتحرك هذه القوات، اضافة الى انها منطقة آمنة ولم تحدث فيها اية مشاكل لحد الان". ويشير ياور الى ان "المحاولات جارية حاليا لحل هذه المشكلة بين البيشمركه والقوات العسكرية العراقية".

موقف الحكومة الاتحادية

رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بصفته القائد العام للقوات المسلحة عبر من جهته عن رفضه، موقف اقليم كردستان بمنع القوات الامنية من الجيش والشرطة من دخول معبر فيشخابور الحدودي بين سوريا والعراق، عاداً إياه مخالفة دستورية "لا تحمد عقباها".

وذكر بيان صادر عن مكتب القائد العام للقوات المسلحة إن "قرار نشر قوات من الجيش والشرطة الاتحادية على مسافة ٦٠٠ كيلو متر على الحدود المشتركة مع سوريا، جاء لمنع التداعيات السلبية لما يجري في سوريا على الاوضاع الامنية في العراق ولم يكن هدفه اقليم كردستان". ويشدد البيان على أن "الحفاظ على سيادة البلاد وحماية الحدود، هما مسؤولية الحكومة الاتحادية حصريا، وليس من صلاحية الاقليم او المحافظة".

ولفت البيان إلى أن "تصرفات قوات الاقليم كادت ان تؤدي الى حدوث نزاع مع القوات المسلحة، كما ان عبور قوات الاقليم الى حدود محافظة نينوى والسيطرة عليها وعلى مفاصل ادارية فيها واشهار السلاح والتهديد به من قبل قوات البيشمركه، تمثل ظاهرة خطيرة لا تحمد عقباها". واضاف البيان "في الوقت الذي نجدد فيه حرصنا على عدم تفجير صدامات مسلحة، نؤكد على ضرورة احترام الاقليم للنظام والقانون".

فيما قال الأمين العام لوزارة البيشمركة في حكومة إقليم كردستان الفريق جبار ياور في بيان له رداً على بيان مكتب القائد العام للقوات المسلحة "نأمل ألاّ يكون مضمون البيان من فكر وتوجهات السيد نوري المالكي، وخاصة في هذه المرحلة الحساسة التي نعيشها، وكلنا ثقة أن يضع السيد المالكي حدودا للذين يقومون بالعمل التحريضي ويعمقون الازمات مختبئين تحت غطاء القيادة العامة للجيش".

وشدد ياور على "التزام وزارة البيشمركة بالدستور العراقي الاتحادي"، مبيناً أن "الطرف الذي يقوم بالإخلال بالدستور والمواد (١٢١،١١١،٦١،٩) هو المسؤول عن تعميق الأزمة.

وكانت وزارة البيشمركه قد حملت اطرافاً لم تسمها مسؤولية الإخلال بالدستور والانفراد بالمؤسسة العسكرية وذلك وراء ازمة تحريك قوات أمنية صوب معبر فيشخابور، فيما أكدت على أن اللجان المشتركة بين البيشمركة والجيش الاتحادي عملت طوال عامين من دون أية مشكلة تذكر.

ويعتقد معلقون أن تواصل الخلافات بين الجيش العراقي والبيشمركه سيهدد بنسف التنسيق بينهما بينما يزداد الوضع الأمني سوءا خارج الحدود الغربية وتحديدا في سوريا، والتي بسبب أزمتها تصاعدت حدة الخلافات بين اربيل وبغداد.

تساؤلات

وتثار الكثير من التساؤلات عن توقيت اثارة الازمة الحالية خصوصا وان اللجان المشتركة بين الجيش والبيشمركة تعمل منذ عامين دون إثارة اي مشاكل وخاصة فيما يتعلق بإدارة الأمور الأمنية في المناطق المستقطعة.

وذكر بيان للبيشمركة "أن قدوم الفوج الثاني من اللواء ٣٨ للفرقة العاشرة من الناصرية للتمركز في مناطق (سحيلا، قرية قاهرا، وفيش خابور) تم بدون تنسيق وبدون علمهم، مؤكداً أن هذا العمل يخالف الاتفاقيات المسبقة بين قوات البيشمركة وقوات الجيش، مؤكداً في الوقت ذاته أن اللواء الثامن لبيشمركة كوردستان واللواء ١٥ من شرطة حماية الحدود، كانت أمورها جيدة وليست بحاجة الى أي قوة اضافية".

تداعيات خطيرة

وتناقلت وكالات الأنباء خبر اصابة ٥ جنود من لواء ١٦ السليمانية في الجيش الاتحادي بجروح، أول من أمس السبت إثر انفجار عبوة ناسفة بسيارتهم في منطقة حمرين. صرح بذلك مصدر خاص من الفوج الأول التابع للواء ١٦ في منطقة حمرين. مضيفاً "بعد أن تعرضت قوة من الفوج لهجمات إرهابية الأسبوع الماضي، انفجرت عبوة ناسفة بسيارة الهمر العسكرية التابعة لهم، ما أسفر عن إصابة ٥ جنود بجروح أربعة منهم من الكرد".

وقال المصدر: من المرجح بأن هذا النوع من الهجمات يستهدف الجنود الكرد فقط، مشيراً الى وجود أيد خفية ضمن الجيش تعمل على استهداف الجنود الكرد ضمن الألوية المشتركة في المنطقة، للضغط على الجنود الكرد لترك الخدمة في تلك الألوية والعودة الى بيوتهم. مؤكدا بأن استهداف الجنود الكرد يأتي تزامنا مع عودة الضباط البعثيين القدامى الى الخدمة العسكرية ضمن العديد من الألوية في تلك المنطقة.

ويذكر بأن لواء ١٦ السليمانية من الجيش الاتحادي مكلف بحماية مناطق دوز وحمرين وناحية سليمان بك، ويشترك مع اللواء ١٧ لحماية منطقة العظيم بديالى.

وجهات نظر

ويقول المراقبون ان تحرك قوات حكومة بغداد باتجاه الحدود السورية جاء بعدما نشرت وسائل اعلام محلية وعربية تقارير تفيد بدخول قوات كردية الى سوريا، الا ان رئاسة إقليم كردستان أكدت في بيان رسمي ان هذه التقارير "عارية عن الصحة".

من جانبه، قال عضو في مجلس النواب العراقي عن التحالف الكردستاني شوان محمد طه انه "في الآونة الاخيرة باتت هناك محاولات لاستهداف اقليم كردستان، من قبل بغداد، مرة بحجة تهريب النفط، ومرة اخرى بتهمة إيواء إرهابيين، والمسألة الاخيرة هي الحدود". واضاف طه "كل ذلك هو محاولات للفت الانظار نحو كردستان، والتهرب من نقص الخدمات والماء والكهرباء التي عجزت الحكومة عن توفيرها".

وزاد بالقول "عقد في ٢٢ الجاري اجتماع لقادة عسكريين عراقيين، وتم الاتفاق على نشر لواءين من الجيش الاتحادي على الحدود من منفذ ربيعة الى منفذ القائم، المحاذيين للأراضي السورية، ومن منفذ ربيعة الى الخابور يتم نشر حرس الحدود والذي يتبع الحكومة الاتحادية، وكذلك نشر قوات تابعة لوزارة البيشمركة الكردية لحماية المناطق، لكن الجيش العراقي بعد يوم واحد قام بحفر الخنادق امام قوات البيشمركة". واشار طه الى ان "هذا كله من ضمن الضغوطات التي مورست خلال الاسبوع المنصرم على الاقليم".

فيما أكدَ النائبُ عن القائمة العراقية طلال حسين الزوبعي ان التعامل مع القضايا السيادية، يجب أن ينحصر بالحكومة المركزية، لأنها المسؤولة عن سلامة البلد. مشيرا الى ان حكومة اقليم كردستان لا تمتلك الحق باتخاذ المواقف الخارجية، إلا بالحدود التي يتيحها لها الدستور العراقي.

وقال النائب عن التحالف الكردستاني محمود عثمان "كان من المفروض على الحكومة الاتحادية في بغداد قبل ارسالها اي قوات او تعزيزات عسكرية على حدود كردستان ان يكون هنالك تفاهم وتنسيق مسبق مع حكومة الاقليم واننا نستغرب من ارسالها دون علم الاخيرة لذا كان هذا الاجراء ليس من حق الحكومة الاتحادية مما سيتسبب بحدوث مشاكل وتشنجات بين الطرفين".

فيما اعتبر الأمين العام لحركة العدل والإصلاح عبد الله الياور، منع البيشمركة قوة من الجيش العراقي من أخذ مواقع لها داخل محافظة نينوى "تجاوزا على الدستور واستضعافا للحكومة المركزية وأهالي المحافظة"، متهما إياها بلعب دور خطير يعمل على تقسيم محافظات نينوى وكركوك وديالى، فيما دعا الرئاسات الثلاث إلى "طرد تلك القوات من الأراضي التي تحتلها وفرض سلطة الجيش".

وقال رئيس منظمة (مند) للمساواة والمجتمع المدني في دهوك هيرش رشيد: نحن ضد استخدام القوة العسكرية لضرب المواطنين العراقيين و لتهديد مكون من مكونات الشعب العراقي ومسألة استخدام الجيش في المناطق المتنازع عليها هي مسألة مرفوضة قد تؤدي بالنهاية الى حدوث حرب اهلية مابين الشعب العراقي من اجل كسب سياسي آني.

ودعا هيرش الاطراف السياسية الى ضرورة تبني مواقف حيادية ومحاولة ترسيخ الديمقراطية في العراق وقال "اقول لرئيس الوزراء العراقي نوري المالكي ان الكرد قد اختاروا البقاء ضمن العراق بشرط ان يكون العراق عراقا فيدراليا يضمن حقوق كافة المكونات اما اذا اتجه العراق نحو الدكتاتورية وتهميش الآخر فاننا من حقنا ان نقرر مصيرنا بأيدينا".

رأي التحالف الكردستاني

أما التحالف الكردستاني فقد اصدر بياناً حول الأزمة جاء فيه "في الوقت الذي ينتظر فيه الشعب العراقي بكل مكوناته وأطيافه نجاح الجهود المبذولة من اجل التوصل إلى حل توافقي ومرضٍ للأزمة السياسية المستعصية التي تعصف بالبلاد ومؤسسات الدولة الديمقراطية، ينذر الوضع المتأزم في المناطق المتنازع عليها بين محافظتي نينوى ودهوك، وبالتحديد في ناحية زمار، بنتائج وخيمة ستكون كارثية على العراق وشعبه ما لم تعالج بأسرع وقت ممكن. إن العراق الجديد ودستوره لا يسمحان باستخدام القوات المسلحة والأمنية في الخلافات السياسية الداخلية، وأي استخدام لهذه القوات بهذه الطريقة سيكون نهاية للسلم الأهلي والنظام الديمقراطي الذي ناضلنا من أجله، وسيشكل خطراً قاتلاً على وحدة العراق وشعبه. إن أملنا كبير بأن الشعب العراقي الذي عانى الأمرين من الحروب الداخلية والخارجية وويلاتهما لا يمكن ان يسمح باندلاع حروب جديدة، ومن يسعى إلى تكرار مآسي الماضي سيواجهه الشعب العراقي بكل مكوناته صفاً واحداً ويداً بيد".

من جهته قال المتحدث باسم الائتلاف مؤيد الطيب في مؤتمر صحفي داخل مجلس النواب، ان "القوات العراقية، قامت بالتقدم نحو منطقة الزمار وهي منطقة آمنه بدون تنسيق مسبق مع الاقليم بهدف السيطرة على الحدود مع سوريا". وأضاف الطيب ان "قيام قوة من البيشمركه بمنع مرورها يعد عملا قد يؤدي الى تداعيات خطرة في حال وقوع عمل طائش من اي من عناصر الجهتين"، مؤكدا انه "قد يشعل فتيل اقتتال بين الجانبين من الصعوبة السيطرة عليه".

موقف دولة القانون

فيما دعا ائتلاف دولة القانون القادة الكرد الى التعامل مع مسألة استقدام قوات الجيش الى المناطق الحدودية مع سوريا، بالحكمة والعقل، وقال الائتلاف "ان الجيش العراقي لم يتوغل الى المناطق المتنازع عليها وانما دخل الى المنطقة الحدودية فقط. واصفا توجيه السلاح من قبل قوات البيشمركة الكردية باتجاه الجيش بادرة سيئة جداً."

وقال عضو ائتلاف دولة القانون سعد المطلبي اننا "ندعو القادة الكرد الى التعامل مع الأزمة بالحكمة والعقل، وعدم اتخاذ وتبني تصريحات متوترة." واضاف المطلبي ان "الجيش العراقي هو الحامي لكل الشعب وليس لطائفة واحدة ضد اخرى، وعلى الاقليم ان يقف مع الجيش". مبينا ان "الجيش لم يتوغل في المناطق المتنازع عليها وانما دخل الى المنطقة الحدودية".

وزاد بالقول ان "من ضمن الصلاحيات الحصرية للجيش في القانون هي حماية المناطق الحدودية، وان الجيش العراقي هو من ضمن السلطة الاتحادية وليس ممنوعا ان يدخل الى هناك" مشيرا الى ان "توجيه السلاح من قبل قوات البيشمركة الكردية بوجه الجيش بادرة سلبية، ونتمنى ألا يتأزم الوضع بين بغداد واربيل".

مساع لتخفيف الأزمة

وعلى صعيد المساعي للتخفيف من الأزمة الجديدة، أعلنت وزارة البيشمركه في حكومة اقليم كردستان، عن ان الولايات المتحدة تجري حاليا حوارات مع بغداد وأربيل بهدف حل ازمة معبر پيشخابور. ويقول وكيل الوزارة أنور الحاج محمود، في تصريحات لصحيفة روداو الكردية ان "القوات العراقية لم تنسحب من منطقة پيشخابور"، مستدركا ان "الولايات المتحدة الامريكية تجري حاليا حوارات مع القيادة الكردية والحكومة العراقية لإنهاء هذه الأزمة".

ويشير انور الحاج عثمان ان "هذه القوة قد تم تحريكها نحو پيشخابور وفق برنامج معد سلفا"، مؤكدا ان "هذه القوة جلبت معها معدات حربية كبيرة للسيطرة على حدود اقليم كردستان مع سوريا".

ويضيف الحاج عثمان ان "پيشمركه كردستان لن تسمح بتكرار ما حدث عام ٢٠٠٨ في جلولاء والسعدية وتمركز الجيش العراقي في هذه المنطقة ايضا"، مشيرا الى "اننا نطالب بانسحاب هذه القوة والافان الجيش والحكومة العراقية مسؤولان عن اي تطور يحدث لاحقا".

وكانت القوات العراقية قد قامت عام ٢٠٠٨ بداعي التصدي للإرهابيين بالتقدم الى منطقتي جلولاء والسعدية وانتشرت فيها، فيما أبدت القيادة الكردية المرونة تجاه تحرك الجيش العراقي في حينها ولم تتصد لها قوات البيشمركه.

بارزاني: ليست لدي أية مشكلة مع المالكي.. مشكلتنا مع العقلية التي تؤمن باستخدام لغة السلاح بدلاً من لغة الحوار

المالكي: منع القوات الأمنية من الجيش والشرطة من دخول معبر فيشخابور الحدودي بين سوريا والعراق، مخالفة دستورية "لا تحمد عقباها".

الجعفري: قضية تحريك قطعات عسكرية عراقية باتجاه الحدود السورية انتفخت، وبانت كأنها أزمة التحالف الكردستاني: من يسعى إلى تكرار مآسي الماضي سيواجهه الشعب العراقي بكل مكوناته صفاً واحداً ويداً بيد.

دولة القانون: من ضمن الصلاحيات الحصرية للجيش ضمن القانون هي حماية المناطق الحدودية، وان الجيش العراقي هو من ضمن السلطة الاتحادية وليس ممنوعا ان يدخل الى هناك.